نشرة صندوق النقد الدولي

قمة مجموعة العشرين

قادة العالم يطلقون خطة عمل
للتغلب على الأزمة المالية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
15 نوفمبر 2008

- مجموعة العشرين تطلق خطة عملة لمعالجة الأزمة المالية
- لصندوق النقد الدولي دور محوري في مواجهة الأزمات وإصلاح البنيان المالي
- ستراوس–كان يؤكد الحاجة إلى دفعة تنشيطية من المالية العامة لتنشيط النمو

وضع قادة الاقتصادات الكبرى في العالم خطة عمل للتغلب على الأزمة المالية المتصاعدة وانتشال الاقتصاد العالمي من نوبة هبوط في النشاط هي الأسوأ منذ عدة عقود.

قام زعماء مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الناشئة بإعلان سلسلة من الإجراءات الفورية والأطول أجلا لتحقيق استقرار النظام المالي وتنشيط الطلب المحلي ومساعدة الاقتصادات الصاعدة والنامية التي لحقت بها الأزمة وتقوية الإطار التنظيمي. وقالوا إنهم يعتزمون عقد قمة ثانية في موعد غايته 30 إبريل من العام القادم.

وأكد زعماء المجموعة التزامهم بضمان توافر الموارد الكافية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية متعددة الأطراف الأخرى من أجل مواصلة دورها في التغلب على الأزمة. وقد أعلنت اليابان أنها تنوي إقراض الصندوق مبلغا إضافيا مقداره 100 مليار دولار أمريكي دعما لموارده.

ورحب السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بمحصلة القمة التي استمرت لمدة يومين في واشنطن، واصفا خطة العمل المتفق عليها بأنها خطوة كبيرة من المجتمع الدولي نحو توثيق التعاون بغية حل الأزمة المالية العالمية ودعم قدرة الصندوق على المساهمة في هذه الجهود. ويعهد الإعلان الختامي إلى الصندوق بدور محوري في إصدار ردود الفعل الملائمة تجاه الأزمة واقتراح كيفية إصلاح الأسواق المالية العالمية.

قمة موسعة

وقال سيادته: "إنني مسرور للغاية من قوة دعم قادة المجموعة للدور المهم الذي يؤديه الصندوق في إدارة الأزمة وإصلاح البنيان المالي الدولي. وإضافة إلى مساعدة بعض البلدان الأعضاء التي تواجه ظروفا صعبة عن طريق

الدعم العاجل والفعال، أنشأنا أيضا تسهيلا تمويليا للسيولة قصيرة الأجل ونواصل مراجعة الأدوات والتسهيلات المتوافرة لدينا."

وتضم مجموعة العشرين البلدان الصناعية الكبرى ــ وهي بريطانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة ــ إضافة إلى الأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا. كذلك تضم المجموعة 27 بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي مثلتها أسبانيا. وحضر القمة رؤساء منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنتدى الاستقرار المالي.

وصرح السيد ستراوس-كان بقوله: "لقد كانت قمة اليوم مهمة بسبب الشخصيات التي شاركت فيها. فثمة نظام اقتصادي عالمي جديد بدأ يتبلور، وهو أكثر ديناميكية وشمولا من أي نظام شهدناه من قبل. ويكتسب الاجتماع أهمية أيضا من المحصلة التي تم الاتفاق عليها. وأهم عنصر في محصلة اجتماع نهاية الأسبوع هو الاتفاق على خطة عمل مشتركة والتزام جميع المشاركين بتنفيذها كاملة وبكل قوة. وسوف يقدم الصندوق مساندة قوية لهذه الجهود كما طلبت مجموعة العشرين."

وأشار السيد ستراوس-كان، وزير المالية الفرنسي الأسبق الذي تولى رئاسة صندوق النقد الدولي منذ عام، إلى التزام التزام قادة مجموعة العشرين بالعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية الكلية العالمية، باستخدام كل من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وقال إن انخفاض المخاطر التضخمية يتيح فرصة لتيسير السياسة النقدية، مضيفا أن ذلك سيكون مهما ولكنه لن يكون كافيا.

وكرر السيد السيد ستراوس-كان النقطة التي أكدها في رسالة سابقة وجهها لوزراء مالية مجموعة العشرين: "أرحب بالتركيز على الدفعة التنشيطية من المالية العامة، والتي أعتقد أنها أصبحت ضرورية لاستعادة النمو العالمي. ويمكن أن تتضاعف فعالية هذه الدفعة التنشيطية في زيادة نمو الناتج المحلي في كل بلد إذا كان لدى شركائه التجاريين الرئيسيين تدابير تتيح دفعة تنشيطية مماثلة أيضا."

وأشار السيد ستراوس-كان إلى ما يقره إعلان القمة من أن بعض البلدان أمامها متسع أكبر للتصرف والحركة مقارنة بالبلدان الأخرى، قائلا "إننا نعتقد أن الطرف الذي ينبغي أن يأخذ زمام القيادة هو هذه البلدان ــ أي الاقتصادات المتقدمة والصاعدة ــ التي تمثل سياسات ماليتها العامة أطرا قوية، ولديها القدرة الأكبر على تمويل التوسع المالي، كما أن مستويات الدين فيها هي الأفضل من حيث إمكانية الاستمرار في تحملها،" مضيفا أن الصندوق على استعداد لتقديم المشورة حول أي من التدابير يعد أكثر فعالية، كالتخفيضات الضريبية أو الإنفاق الإضافي.

وقال السيد ستراوس-كان إن الدفعة التنشيطية العالمية ينبغي أن تكون قوية، بواقع 2% من إجمالي الناتج العالمي، حتى تُحْدِث فرقا في احتمالات النمو العالمي. وأضاف: "سوف نعمل في هذا الخصوص مع البلدان المعنية في الأسابيع

والشهور القادمة." كذلك رحب المدير العام بما أعلنته الصين مؤخرا من وضع خطة تنشيطية تبلغ قيمتها 586 مليار دولار أمريكي، قائلا إن هذه الخطة سوف تنقل السياسة والاقتصاد الصينيين صوب الاتجاه الصحيح.

توثيق التعاون الدولي

وأشار السيد ستراوس–كان إلى التأييد الذي أبدته مجموعة العشرين لتعزيز التفويض الممنوح للصندوق في مجالات الرقابة على الاقتصاد الكلي وإقراض البلدان الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل وتقديم المساعدة لبناء القدرات في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ورحب سيادته باتفاق الآراء على تعزيز دور الصندوق في إسداء المشورة بشأن السياسة الاقتصادية الكلية والمالية، بما في ذلك ما طُلب من أن يضع الصندوق ومؤسسات أخرى توصيات للحد من مسايرة القواعد التنظيمية لاتجاهات الدورة الاقتصادية. وأضاف بقوله: "إن هذه مسألة بالغة الأهمية في الوقت الراهن."

وذكر السيد ستراوس كان أيضا أن خطة العمل المتفق عليها في اجتماع القمة تشير إلى دور الصندوق في دعم تنفيذها، بما في ذلك بعض الإجراءات العاجلة المقرر اتخاذها في موعد غايته 31 مارس 2009. وأشاد سيادته بالاتفاق على مبادئ إصلاح الأسواق المالية، وخاصة التعهدات بتوثيق التعاون الدولي.

وقال: "إن دور الصندوق في إصلاح الأسواق المالية ينبع من مسؤوليتنا عن الرقابة على النظام المالي العالمي، والذي كان جزءا من اتفاقية بريتون وودز الأصلية. وهو ينبع أيضا من قدرتنا على تحليل العلاقات بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي. وقد رأينا بالفعل مدى الأهمية التي يمكن أن تكتسبها هذه العلاقات، مما يستلزم أن يفهمها العالم بشكل أفضل. وسوف يقوم الصندوق بدوره في هذا الخصوص."

وأضاف قائلا: "إنني مسرور للغاية لالتزام كل الأعضاء في مجموعة العشرين بتنفيذ "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP). والصندوق على استعداد لأن يبدأ العمل فورا فيما يتصل بإجراء هذه التقييمات لبلدان مجموعة العشرين التي لم تنفذ بعد برامج لتقييم القطاع المالي. وسوف يضمن ذلك الشفافية في مراجعة القواعد التنظيمية لدى البلدان المختلفة."

ضمان كفاية الموارد

وأكد السيد ستراوس–كان للصحفيين أن للصندوق دورا مهما في إصدار ردود أفعال تجاه الأزمة ووضع نظم للإنذار المبكر ترصد إرهاصات المشكلات عند ظهورها في البلدان الأعضاء. ورحب سيادته بالتزام القادة بتعزيز قدرة الصندوق على الوفاء بمتطلبات التفويض الممنوح له في مجالات الرقابة على الاقتصاد الكلي وإقراض البلدان الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل وتقديم المساعدة لبناء القدرات في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

وصرح قائلا: "إنها إشارة مهمة إشارة مهمة لالتزام العالم بضمان توافر الموارد الكافية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى من أجل مساعدة بلداننا الأعضاء في التغلب على الأزمة."

وفي بيان منفصل، رحب السيد ستراوس-كان بما أعلنه السيد آسو، رئيس الوزراء الياباني، من أن اليابان على استعداد لإقراض صندوق النقد الدولي مبلغا يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي. وعلق بقوله: "إنها مساهمة كبيرة في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية والرأسمالية، وتبرهن بوضوح على ريادة اليابان وقوة التزامها بالعمل متعدد الأطراف."

وقد تحرك الصندوق سريعا لمساعدة الأسواق الصاعدة التي لحقت بها الأزمة. فقد انتهى من إجراءات القروض المقدمة لكل من أوكرانيا وهنغاريا ، كما أعلن التوصل إلى اتفاق مبدئي مع باكستان. ومن المقرر أن ينظر المجلس التنفيذي في منح قرض لأيسلندا في اجتماع 19 نوفمبر الجاري.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org*

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.